مجلة جامعة الملك سعود (الحقوق والعلوم السياسية)، مج (٣١)، ع (٢)، ص ص ١٨٩-٢١٠، الرياض (٢٠١٩م/ ١٤٤٠هـ)

إستراتيجية القوة الذكية والملف الكوري الشمالي بين إدارتي أوباما وترامب

أمال زرنيز

أستاذ علوم سياسية، قسم العلوم السياسية

جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر

zernizamal@outlook.com

(قدم للنشر في ٢٦/ ٢/ ١٤٤٠هـ، وقبل للنشر في ٩/ ٥/ ١٤٤٠هـ)

ملخص البحث. تحاول هذه الدراسة تقديم رؤية تحليلية مقارنة لتوظيف إستراتيجية القوة الذكية في مواجهة تحديات الملف الكوري الشمالي بين إدارتي باراك أوباما (٢٠٠٨-٢٠١٦م) ودونالد ترامب (منذ عام ٢٠١٧م)، وبيان كيفية اعتمادها وتطويرها لتحقق نجاحاً ملموساً من قبل إدارة ترامب، رغم قصر فترتها في البيت الأبيض، فيما لم تستطع إدارة أوباما تحقيقه. حيث تناولنا هذا الموضوع من خلال محورين أساسيين: المحور الأول يتضمن تحديد مكانة وأهمية إستراتيجية القوة الذكية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعد أن شكلت هذه الأخيرة آلية لأداء إستراتيجي أمريكي جديد منذ عام ٢٠٠٨م، من خلال البحث في مفهوم هذه الإستراتيجية وأهدافها، والمحور الثاني خصص لبحث توظيف إستراتيجية القوة الذكية اتجاه الملف الكوري الشمالي بما يشكله من بؤرة قلق لمصالح وطموحات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا، من خلال التطرق إلى أبعاد الأزمة بين الطرفين، ومحددات توظيف إستراتيجية القوة الذكية اتجاه هذا الملف، ثم بحث مقدار تأثير هذه الإستراتيجية في مواجهة تحديات الملف الكوري الشمالي وتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ضمن أداء إستراتيجي منضبط مرتكن إلى عقيدة الهيمنة بين إدارتي كل من باراك أوباما ودونالد ترامب.

الكلمات المفتاحية: القوة الذكية، السياسة الخارجية الأمريكية، الملف الكوري الشمالي، سياسة الصبر الإستراتيجي، سياسة المحاسبة الإستراتيجية.

US SMART POWER STRATEGY'S RESPONSE TO THE NORTH KOREAN CHALLENGES: A COMPARATIVE BRIEF STUDY BETWEEN OBAMA AND TRUMP ADMINISTRATIONS

Amal Zerniz
Professor of Political Science, Department of Political Science, University of Baji Mokhtar, Annaba, Algeria
zernizamal@outlook.com

(Received 26/02/1440 H., Accepted for Publication 09/05/1440 H.)

Abstract. This study attempts to provide a comparative analysis of the use of smart power strategy in the face of the challenges of the North Korean file between the administrations of Barack Obama (2008-2016) and Donald Trump (since 2017), and how to adopt and develop them to achieve tangible success by the management of Trump, despite the short time at home White House, while the Obama administration has not been able to achieve. We dealt with this subject through two main axes: The first sense includes determining the status and importance of the strategy of smart power in American strategic thinking after the latter formed a mechanism for the performance of a new US strategic since 2008, in the concept of this strategy and objectives. The second axis was devoted to discussing the use of the strategy of smart power in the direction of the North Korean file, to show the extent of the impact of this strategy in the face of the challenges of the North Korean file and achieve the objectives of US foreign policy within the performance of disciplined strategy, linking to the doctrine of hegemony between Obama and Trump administrations.
Keywords: Smart power, US foreign policy, North Korean file, Strategic patience policy, Strategic accounting policy.

مقدمة

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكثر تأثيراً في السياسة الدولية المعاصرة، لما تمتلكه من مدخلات القوة والتأثير ضمن أداء إستراتيجي منضبط مرتكن إلى عقيدة الهيمنة ، إذ لا تكاد ترتكن الولايات المتحدة الأمريكية لعقيدة تحدد مسارها وأسلوب عملها حتى ترهن أهدافها دفعة واحدة عند مطلبها الكوني وهو التربع على قمة الهرم الدولي، الأمر الذي فرض على إداراتها المتعاقبة التلون في أدائها الإستراتيجي الشامل للوصول إلى غايتها العالمية.

واتساقاً مع الأهداف الأمريكية الكونية الثابتة، والحاجة المستمرة إلى تكييف سياسات الإدارات الأمريكية وإستراتيجياتها وأدواتها بما يضمن الحفاظ على التفوق الأمريكي العالمي في ظل تحديات دولية متجددة ومتغيرة، ظهرت على صعيد الأدبيات النظرية السياسية الأمريكية منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين مفاهيم القوة الناعمة إلى جانب مقولات الصراع بين الحضارات والأديان والثقافات التي استدعت آليات جديدة لكسب العقول والقلوب، إلى جانب آليات فرض الإرادة بالقوة الصلبة، وجميعها آليات تنبني على مفهوم القوة الذكية، التي شكلت آلية لأداء إستراتيجي أمريكي جديد منذ العام ٢٠٠٨م، لتجسد بصورة ممركزة التغيرات التي تشهدها السياسة الخارجية الأمريكية في مواجهة التحديات القائمة، خاصة الملف الكوري الشمالي الذي شكل تحدياً كبيراً لإدارة باراك أوباما (٢٠٠٨-٢٠١٦م) ثم دونالد ترامب (منذ عام ٢٠١٧م) بما يشكله من بؤرة قلق لمصالح وطموحات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا تناغماً مع الأهداف الكونية الثابتة للسياسة الخارجية الأمريكية.

ومنه تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: إلى أي مدى أسهمت إستراتيجية القوة الذكية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية عبر مواجهة تحديات الملف الكوري الشمالي بين إدارتي أوباما وترامب؟

أهمية الدراسة

أضحت إستراتيجية القوة الذكية من أهم المرتكزات الفاعلة التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية منذ العام ٢٠٠٨م، بما يحقق متطلبات الأمن القومي الأمريكي وديمومة الهيمنة العالمية عبر الأعمدة المختلفة للسلطة كالقوة الناعمة والقوة الصلبة، والتي تتغير أولويات توظيفها في مواجهة التحديات والتهديدات الخارجية.

ومنه تكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد أطر التغيير الإستراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية عهد الرئيس باراك أوباما (٢٠٠٨-٢٠١٦م) ثم دونالد ترامب (منذ عام ٢٠١٧م) عبر توظيف إستراتيجية القوة الذكية في مواجهة التحديات، وذلك من خلال بحث مقدار تأثير إستراتيجية القوة الذكية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا عبر مواجهة تحديات الملف الكوري الشمالي، في سياق سعي الإدارة الأمريكية إلى تشغيل كل مفاعيل قوتها الإستراتيجية، وتوظيفها عبر أداء إستراتيجي يقودها بالمحصلة إلى تحقيق الأهداف الكونية للدولة الأمريكية.

منهجية البحث

تقتضي ضرورة البحث العلمي عند معالجة أي إشكالية تحديد المنهج العلمي المتبع في التحليل، ولما كانت العلوم الإنسانية ومنها العلوم السياسية تستند إلى مناهج متعددة في البحث العلمي، ونظراً لتنوع متغيرات الدراسة، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظاهرة وتحليلها، باعتباره الطريق أو مجموعة الطرق التي يتمكن من خلالها الباحث من وصف الظاهرة العلمية والظروف المحيطة بها في بيئتها، وتصور العلاقة بينها وبين الظواهر الأخرى المؤثرة والمتأثرة فيها. ومنه تم اعتماد هذا المنهج في دراسة وتحليل إستراتيجية القوة الذكية ودورها في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، فضلاً عن تحليل أحد مجالات تطبيقها متمثلاً في منطقة شمال شرق آسيا عبر مواجهة تحديات الملف الكوري الشمالي، كما تم اعتماد المنهج المقارن عند دراسة وتحليل ومقارنة تباين أداء القوة الذكية بين إدارتي كل من باراك أوباما ودونالد ترامب خاصة بعد عقد القمة الأمريكية-الكورية الشمالية يوم ١٢ جوان ٢٠١٨م بسنغافورة، والتي انتهت بعقد اتفاق تاريخي بين الطرفين.

هيكلة الدراسة

تم معالجة موضوع الدراسة من خلال محورين رئيسيين فضلاً عن المقدمة والخاتمة، يتناول المحور الأول مكانة وأهمية تحديد إستراتيجية القوة الذكية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي من خلال البحث في مفهوم هذه الإستراتيجية وأهدافها، في حين يتناول المحور الثاني بحث توظيف إستراتيجية القوة الذكية اتجاه الملف الكوري الشمالي، من خلال التطرق إلى أبعاد الأزمة بين الطرفين، ومحددات توظيف إستراتيجية القوة الذكية اتجاه هذا الملف، ثم بحث مقدار تأثير هذه الإستراتيجية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في إدارتي كل من باراك أوباما ودونالد ترامب وفق منهج مقارن.

المحور الأول:

إستراتيجية القوة الذكية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي

قدم جوزيف ناي مفهوم القوة الذكية عام ٢٠٠٣م كرد فعل على المغالطة بشأن الفكرة السائدة أن القوة الناعمة يمكن أن تعمل وحدها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وضرورة الانتقال للمعنى الأوسع للإستراتيجية وتطويرها لتشمل القوة الناعمة والقوة الصلبة معاً، وذلك ليكون أكثر مواكبة للسياق والتطورات الدولية المختلفة بحيث لا يمكن الاستغناء عن أيٍّ من نوعي القوة، وقد ظهر هذا المفهوم في الحملة الانتخابية للرئيس باراك أوباما، وتحدثت عنه هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة في جانفي ٢٠٠٩م موضحة أهمية القوة الذكية للسياسة الخارجية الأمريكية في تنفيذ أهدافها.

١- مفهوم القوة الذكية: النشأة والتطور

مصطلح القوة الذكية وإن كان على مستوى المفهوم جديدة، إلا أنه على مستوى المضمون ليس جديداً، فله تاريخ قديم، فمنذ عام ١٨٣٢ رأى كلازفيز Carl von Clausewits أحد المنظرين العسكريين الألمان أن هناك طريقتان للقتال مع العدو، وهما متطلبات قيمية وقدرة على التأثير (قوة ناعمة) إلى جانب القوة العسكرية، وتطور المفهوم إلى أن أصبح تحت مسمى القوة الذكية Smart Power.

ويعتبر مصطلح القوة الذكية Smart Power من المصطلحات المحدثة في المجال الأكاديمي وفي الخطاب السياسي والإعلامي الأمريكي، منذ أن بدأ الباحث السياسي الأمريكي جوزيف ناي Joseph S. Nye بتوظيف ثنائية الصلب والناعم المستعملة في تقسيم أجهزة وقطع الكومبيوتر الذي يتألف من أدوات ناعمة وأدوات صلبة في سبيل الترويج لمشروعه الإستراتيجي والسياسي والعسكري، التي تقوم على نقل المعركة من الميدان العسكري الصلب حيث التفوق لعقيدة القتال والتي يتقنها أعداء الولايات المتحدة الأمريكية إلى الميدان الناعم وأدواته التكنولوجية حيث التفوق لأمريكا وحلفائها، وقد تطور هذا الاصطلاح بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وما أعقبها من انتكاسات عسكرية خصوصاً في أفغانستان والعراق، لتشهد بذلك انتشاراً واسع النطاق على مستوى الفكر الغربي الرأسمالي الذي دعت مؤسساته إلى عدم التركيز على القدرات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، والسعي إلى إشراك القدرات غير العسكرية كالإعلام والدبلوماسية إلى جانب تفعيل دور المنظمات الدولية والمنظمات المحلية المنتشرة في العالم ودعمها لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية الإستراتيجية (حسن، ٢٠١٧م)، إذ يجب أن يكون هنالك دور للقوة الناعمة Soft Power مع الحفاظ على القوة الصلبة Hard Power في إدارة شؤون الإستراتيجية الأمريكية عالمياً، وهو ما اصطلح عليه بالقوة الذكية، حيث تشمل القوة الناعمة القوة الناعمة أو المرنة Soft Power (Nye, 2004) التي تعني "القدرة على صياغة خيارات الآخرين، والحصول على ما تريد عبر (الجاذبية أو السحر) بدلاً من القهر أو الإكراه أو الدفع القسري"، بمعنى "قدرة دولة ما للحصول على ما تريد عن طريق أشياء جاذبة بدلاً من الإجبار، وتتمثل بالثقافة، والقيم السياسية البراقة، والسياسات الخارجية القائمة على الحوار والتعاون، والاعتماد المتبادل". في حين تمثل القوة الصلبة Hard Power أو القوة الصارمة القوة المشتركة السياسية والاقتصادية والعسكرية، فترجمتها العسكرية تعني الحرب المباشرة، أما ترجمتها السياسية فتتمثل بالمضايقة عبر الهيئات الدولية والإقليمية، وترجمتها الاقتصادية بسبل الضغط والمقاطعة والحصار التي غالباً ما تمارس دولة ضد أخرى أو تدفع الآخرين لممارستها عليها، وهو ما يمكن توضيحه في الشكل رقم (١).

الشكل رقم (١). القوة في العلاقات الدولية: القوة الصلبة والقوة الناعمة. المصدر: (Nye, 2004).

إن تبني الولايات المتحدة الأمريكية (مشروع القوة الذكية) عام ٢٠٠٨م جاء على خلفية مجموعة من الدراسات والتقارير قدمتها مراكز أبحاث أمريكية، أهمها دراسة بمركز الدراسات الإستراتيجية بعنوان "مبادرة القوة الذكية"، أعدها كل من ريتشارد أرميتاج Richard Armitage (مساعد وزير الخارجية الأمريكي) في عهد بوش الابن وجوزيف ناي في إطار لجنة بعنوان القوة الذكية بحثاً عن سبل لصيانة الهيمنة الأمريكية (CSIS)، وأصدرت هذه الأخيرة توصيات تؤكد على أهمية العمل بها أسمته القوة الذكية من أجل مواجهة التحديات الكونية المتزايدة، حيث يرى أرميتاج وناي أن هناك تحديات عالمية عدة تواجه الولايات المتحدة الأمريكية ليست ذات طبيعة عسكرية، ولا يمكن معالجتها بالقوة الصلبة (مثل صعود الصين) فالقوة الصلبة لن تفيد بالتعامل مع هكذا تحديات، والأمر نفسه أكده وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت غيتس في خطابه بتاريخ ٢٦ نوفمبر٢٠٠٧م بالقول: "إن القادة الأمريكيين أدركوا أن طبيعة الصراعات تحتاج منهم إلى تطوير القدرات والمؤسسات الأساسية غير العسكرية" (هادي، ٢٠١٨م)، فهناك أسباب عديدة أدت إلى تحول الولايات المتحدة الأمريكية نحو القوة الذكية بحثاً عن التكيف مع مستجدات ومتغيرات الساحة الدولية الجديدة، يمكن توضيحها في الآتي:

- تراجع وانحسار الهيمنة الأمريكية، فقد شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أوضاعاً وتباينات عدة أدت إلى بلورة ملامح تغيير قادم في هيكل النظام الدولي، وأصبح واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تتحرك في كثير من الملفات في العالم مثل إيران وسوريا وكوريا الشمالية من دون دعم قوى أخرى وموافقتها.
- الأزمة المالية عام ٢٠٠٨م وانعكاساتها السياسية.
- التكتلات الدولية وآثارها المستقبلية، حيث شهد العالم عقب انتهاء الحرب الباردة ظهور تشكيلات دولية عدة من أهمها (شنغهاي، والبريكس) ويملك كل منهما إمكانات سياسية واقتصادية وعسكرية وجيوبوليتيكية كبيرة تمكنها من أداء دور كبير ومؤثر في السياسة الدولية.
- تحول اقتصاديات الدول الثمانية العظمى من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد ما بعد صناعي، يعتمد على قدرة الدولة على خلق وتسخير المعرفة والمعلومات لزيادة قوتها، إذ إن قدرة الدول على خلق وتشجيع الإبداع والابتكار قد يزيد من قوتها بما يفوق ما قد تسببه الزيادة في قدراتها العسكرية بالنظر إلى التغير في الأهمية النسبية لهذه الأخيرة من حيث كيفية استخدمها ودمجها مع الأصول غير العسكرية (هادي، ٢٠١٨م).

ولاستعادة مكانة و.م.أ. عالمياً يرى كل من ناي وأرميتاج في مقال نشر لهما في صحيفة "واشنطن بوست" Washington Post في التاسع من ديسمبر ٢٠٠٧م والمعنون بـ"قف عن الجنون، أمريكا، أصبحت ذكية" "Stop Getting Mad, America, Get Smart" أن عليها التركيز على خمسة أشياء أساسية (أبو حلاوة، ٢٠١٦م)، هي:

- إعادة تقوية التحالفات والشراكات والمنظمات التي تتيح لواشنطن مواجهة مصادر الخطر، وعدم الحاجة إلى بناء تحالف جديد عند مواجهة كل تحدٍ جديد.
- اهتمام الإدارات الأمريكية بالتنمية على المستوى الدولي، مما يساعد واشنطن على تطوير برامج المساعدات، بحيث تكون أكثر تكاملاً ووحدة، بما يسهم في ربط المصالح الأمريكية مع تطلعات الأفراد في كافة أنحاء العالم، والتي تبدأ بالاهتمام بالصحة العالمية.
- إعادة استثمار الدبلوماسية الشعبية، وإنشاء مؤسسات لا تسعى إلى الربح في الخارج لخلق روابط بين الأفراد، والتي تتضمن مضاعفة الاعتماد السنوي لبرنامج فولبرايت Fulbright Program الذي ترعاه و.م.أ. لتعزز التفاهم والتبادل العلمي والثقافي بين شعبها وشعوب دول العالم.
- الارتباط بالاقتصاد العالمي بالتفاوض حول مناطق التجارة الحرة مع دول منظمة التجارة العالمية الراغبة في التحرك تجاه تحرير التجارة، استناداً إلى القاعدة الدولية، وتوسيع مناطق التجارة الحرة لتشمل الدول التي لم تلحق بركب العولمة.
- أخذ موقع الصدارة في قضايا التغيرات المناخية وغياب الأمن لمصادر الطاقة بالاستثمار أكثر في مجالات التقنية والإبداع.
- تحتوي أميركا على ٦٢٪ من أهم العلامات التجارية في العالم، وبها ٢٨٪ من جميع الطلاب الدارسين خارج بلادهم، وهي أكثر دولة تستقطب المهاجرين وتنشر الكتب والمؤلفات الموسيقية وتنتج البحوث العلمية، إضافة إلى كونها أهم مصدر للأفلام والبرامج التلفزيونية.

وهو ما يتطلب بحسب رأيهما القيادة أكثر من الرؤية، فهي تحتاج إلى التنفيذ والمسؤولية الغائبتين في إدارة جورج بوش الابن، وبذا بعدما قدم جوزيف ناي مفهوم القوة الذكية عام ٢٠٠٣م، بادر بتقديم (مشروع القوة الذكية) في عهد الرئيس باراك أوباما، ويهدف هذا المشروع إلى أن تقوم السياسة الخارجية الأمريكية في المراحل المقبلة على الدمج بين مفهومي القوة الناعمة والقوة الصلبة في إستراتيجية واحدة التأثير في الآخرين، إذ أكد على ضرورة الدمج بين القوة الصلبة والقوة الناعمة كخيار مستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية للخروج مما هي فيه والنهوض بواقعها المتردي واستعادة دورها القيادي العالمي (هادي، ٢٠١٨م).

وهكذا مثلت إستراتيجية القوة الذكية جدول أعمال جديد لسياسة و.م.أ. الخارجية ودليل على تغيير في رؤى وتصورات الإدارة الأمريكية بشأن المشاكل والصراعات التي تعاني منها مناطق العالم وتعكس بدورها إدراك صانع القرار الأمريكي أهمية تحقيق الاستقرار والأمن ودعم الاقتصاد بما يخدم المصالح الأمريكية بعد السياسات الفاشلة التي مُنيت بها إدارة الرئيس بوش الابن، وهو ما يفسر سر الديناميكية الهائلة التي تميز الفكر الإستراتيجي الأمريكي الذي يحاول استغلال التفوق النسبي للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية.

إن مفهوم القوة الذكية الذي طرحه جوزيف ناي عام ٢٠٠٣م مفهوم تطوري وصفي يعنى بالإستراتيجية التي تجمع بنجاح بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في سياقات مختلفة، فهو يأتي في قلب عملية تحويل القوة power conversion،حيث إن بعض الدول لها مصادر كثيرة للقوة ولكنها تفشل في تحويلها إلى مخرجات تصب في صالح الدولة، لذا فالخطوة الأولى لتحقيق القوة الذكية هو فهم كل مصادر القوة التي تمتلكها الدولة وكيفية الجمع بينها في سياقات مختلفة في إطار ما أسماه جوزيف ناي بالذكاء السياقي contextual intelligence (عبدالحي، ٢٠١٤م).

وعلى هذا الأساس عرفها جوزيف ناي بأنها "القدرة على الجمع بين القوة الصلبة والناعمة في إستراتيجية واحدة للتأثير

في الآخرين"، من خلال خمسة عناصر تشمل: تحديد الأهداف والنتائج المرجوة، ومعرفة الموارد المتاحة، ومعرفة الأهداف، والأولويات المراد التأثير بها، وأي نوع من القوة سيتم الاعتماد عليه، وتقدير احتمالية النجاح، من منطلق أن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على فهمها الأكثر عمقاً لدور القوة الناعمة، وتطوير توازن سليم بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، وإدارة القوتين بقدر عال من الوعي بأوجه التشابه والاختلاف بينهما وطرق تأثير كل منهما على الأخرى، لينتج عن امتزاج القوتين ما يسمى "القوة الذكية" (عيسى، ٢٠٠٨م).

وعرفها إرنست ويلسون على أن قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق أهداف الفاعل الدولي بكفاءة وفعالية (Wilson, 2008)، فالفاعل بحاجة إلى إدراك مخزون الدولة من الأدوات والإمكانات ونقاط القوة ونقاط الضعف والقيود على مقدرات القوة. فالقوة الذكية ليس فقط امتلاك المصادر الناعمة والصلبة والمزج بينهما بل القدرة على تحديد وقت استخدامها وأي نوعيْ القوة يفضل استخدامه في الموقف والقدرة على تحديد متى يتم الدمج بينهما وكيف يتم الدمج. فليس هناك وصفة سحرية لتطبيق القوة الذكية، ولم يحدد ناي بدوره إستراتيجية محددة لخلق القوة الذكية وإنما وفقاً للشروط السابقة يستطيع كل فاعل أن يحدد إستراتيجيته ويرسم خطوطها الأساسية طبقاً لثلاثية الأهداف والوسائل والسياق التي تحدد ما أسماه ناي Grand Strategy أو إستراتيجية كبرى تجمع بين أدوات القوة الناعمة والصلبة وتمثل القيادة السياسية والموقف الشعبي.

ولذا يرى ناي في كتابه *The Future of Power* (Nye, 2001) أن إستراتيجيات القوة الذكية الناجحة وخططها تجاوب على خمسة تساؤلات رئيسية، هي:

- ما هي الأهداف و المخرجات المراد تحقيقها؟
- ما هي الموارد المتاحة وفي أي السياقات؟
- ما هي أوضاع وتفضيلات المستهدفين من استخدام القوة الذكية؟
- ما هو سلوك القوة المحتمل نجاحه؟
- ما هي احتمالات النجاح في استخدام إستراتيجيات القوة الذكية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة؟

عموماً، يتلخص مفهوم القوة الذكية بالجمع بين القوتين الصارمة الصلبة المتمثلة بالقوة العسكرية والاقتصادية، وقوة الجذب الناعمة المتمثلة في استثمار المكانة الأمريكية وجاذبيتها عالمياً في التأثير، أي الربط بين التسامح والقدرة على الاستقطاب والإقناع من جهة، والقدرة على الإجبار والإكراه من جهة أخرى والتوفيق بينهما في إستراتيجية ناجحة، وذلك عبر بناء إستراتيجية تتناسب مع تغير الظروف والسياقات بالاعتماد على مفهوم وأهمية الشرعية كسند للعمل القتالي، وتتجسد الشرعية من خلال عدالة القضية التي تقاتل من أجلها، وتناسب القوة والتمييز في استخدامها، وتقديم الموضوع من خلال وسائل الإعلام والمناورات السياسية والعرض في الأمم المتحدة، حيث حددت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون المنطلقات التي يجب أن تتحلى بها السياسة الخارجية الأمريكية في مواجهة التحديات الآنية والمستقبلية التي تواجهها فيما يلي (الهرمزي، ٢٠١٦م):

- ليست أمريكا أقل قوة لكنها تحتاج لتطبيق قوتها بطرائق مختلفة.
- إن أي أمة لا تستطيع مواجهة تحديات العالم منفردة، وإن التغلب عن هذه العقبة موقوف على العمل المشترك وبناء التحالفات.
- إن الدعوة إلى التخلي عن القوة العسكرية لا يعني إهمالها، بل إنه الخيار الأخير، ويكون بعد استنفاذ الخيارات الأخرى، كونه الخيار الأكثر تكلفة والأقل شرعية في ضمان التأييد الدولي.

إن سياسة القوة الذكية من المنظور الأمريكي تعني ضرورة تحويل الاعتماد المفرط على القوة الصلبة إلى استخدام تكتيكات صلبة ومرنة اتجاه الخصوم بما يتطلبه ذلك من قدرة على الإبداع والابتكار في إطار مقاربة لردم الفجوة بين الواقع والمستقبل. فلطالما أكدت أطروحات هنري كسنجر في القرن العشرين – في إطار حديثه عن إيجاد قيادة عالمية للنظام الدولي ليكون أكثر استقراراً – على أن "القوة بلا دبلوماسية تهور، والدبلوماسية التي لا ترتبط باستخدام القوة دبلوماسية عقيمة" (الهرمزي، ٢٠١٦م). حيث تتكئ القوة الذكية الأمريكية إلى ثلاث مركبات رئيسة للقوة في سعيها للوصول إلى نجاعة الأداء

الإستراتيجي في النظام العالمي المتغير، حددها بريجنسكي في كتابه *الاختيار، السيطرة على العالم، أم قيادة العالم* (بريجنسكي، ٢٠٠٤م) في قوله: "مع بداية القرن الحادي والعشرين، نجد أنه لا مثيل لقوة أمريكا من حيث مداها العسكري على الصعيد العالمي، ومحورية النشاط الاقتصادي لأمريكا بالنسبة إلى صحة الاقتصاد العالمي، والتأثير الإبداعي للدينامية التكنولوجية الأمريكية، ومن حيث الجاذبية العالمية للثقافة المحض الأمريكية المتعددة الأوجه، وقد وفرت هذه العناصر كلها لأمريكا نفوذاً سياسياً وعالمياً لا نظير له، وأصبحت أمريكا في كافة الأحوال ضابط الإيقاع العالمي وما من منافس لها على المدى المنظور".

يمنح تطبيق القوة الذكية - الولايات المتحدة الأمريكية بذلك - وضعاً إستراتيجياً متفرداً وميزة نسبية تعكس تفوقها الواسع مقارنة مع القوى الدولية الأخرى مجتمعة، وفي هذا السياق تندرج وسائل الضغط الاقتصادي والسياسي والعسكري التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها المحددة، هذا فضلاً عن المبادرات السياسية والتكتيكات التفاوضية المتعلقة بمختلف القضايا لتحقيق متطلبات الأمن القومي الأمريكي بما يحقق الهدف من توظيفها في السياسة الخارجية الأمريكية.

٢- أهداف إستراتيجية القوة الذكية الأمريكية

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق جملة من الأهداف من الاستخدام الفعلي للقوة الذكية في سياستها الخارجية على المستويين الداخلي والخارجي، فالولايات المتحدة الأمريكية بتعبير جوزيف ناي (جرجيس، ٢٠١٠م) "بحاجة إلى تغيير مواقفها في الداخل كما في الخارج، أي الاستماع والاتصال مع الناس بصورة أكثر فاعلية، فالبراعة في استخدام القوة الناعمة بنجاح هي أقل تفرداً بكثير من استخدام القوة الصلبة، أي يجب الابتعاد عن التصرف بشكل أحادي، وهذا درس يجب علينا أن نتعلمه دائماً ... وعلى هذا الأساس يكون على الولايات المتحدة الأمريكية التركيز على السياسات الداخلية التي تضمن بقاءها قوية، دون ترجيح كفة التكاليف المالية والبشرية للالتزامات الأمريكية الخارجية على حساب التزاماتها ومسؤولياتها في الداخل".

وفي المقابل يسعى الفكر الإستراتيجي الأمريكي إلى ضمان تحقيق جملة من الأهداف الثابتة على المستوى الخارجي حددها ريتشارد نكسون بقوله "على الولايات المتحدة أن تبني إستراتيجيتها بحيث يكون ما تفعله حماية مصلحة من مصالحها وأمنها متناسباً مع الأهمية الإستراتيجية لتلك المصلحة"، وهذه المصالح على ثلاثة مستويات (هادي، ٢٠١٨م)، هي:

- المستوى الأول: المصالح الحيوية والتي يشكل فقدانها خطراً مباشراً على الأمن الأمريكي، فتهديد مناطق من أوروبا والخليج وشرق آسيا يعد تهديداً للأمن الأمريكي نفسه.
- المستوى الثاني: المصالح المهمة والتي عند تعرضها للخطر لا تهدد الولايات المتحدة مباشرة لكنها تؤثر بشكل مهم على رفاهيتها الاقتصادية وقد تستوجب حمايتها إجراءً عسكرياً إذا كان مفيداً في إنجاز غايات الولايات المتحدة الأمريكية.
- المستوى الثالث: المصالح الهامشية التي لا يشكل فقدانها تهديداً مباشراً للولايات المتحدة الأمريكية.

وعليه تسعى الولايات المتحدة الأمريكية عبر توظيفها لإستراتيجية القوة الذكية إلى تحقيق الآتي:

- العمل على جعل الغالبية العظمى من دول العالم تقتنع بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر القوة الأساسية التي يمكن أن تضمن لها أمنها والأكثر قدرة على مد يد العون لها لبلوغ أهدافها.
- جعل شعوب العالم والمناطق الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية تتطلع بإعجاب إلى القيم والمثل الأمريكية وتسعى إلى توثيق الصلة بها، وهو ما يسهم في تفعيل الأجندات التي رسمتها للمناطق الحيوية بالنسبة لها.
- الترويج لعملية متنامية تدريجية تستهدف إشاعة الليبرالية والتركيز على إقامة مجتمع مدني وضمان انفتاح الفضاء السياسي وتوطيد القيم الديمقراطية، وهو ما يسهم بدوره في تركيز الجهود الهادفة إلى إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية الدعم لمحاربة الأفكار المتطرفة (من وجهة نظرٍ أمريكية).

ولتحقيق هذه الأهداف، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على توظيف إستراتيجية القوة الذكية انطلاقاً من المبادئ الثلاثة التالية (Armitage & Nye, 2007):

- مكانة أو منزلة و.م.أ. في العالم هي شرط لأمنه وازدهاره.
- إن التحديات يمكن فقط أن تُواجَه بشركاء قادرين وراغبين.
- الوسائل غير العسكرية يمكن أن تزيد الشرعية، والتأثير، واستمرارية الأداء الأمريكي.

إن الولايات المتحدة الأمريكية بذلك تسعى إلى تحقيق أهداف ثابتة بالنسبة لها تتمثل أساساً في تعزيز مكانتها العالمية بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً وأمنياً، ويتيح لها الهيمنة على شؤون المجتمع الدولي بما يضمن مصالحها، ويزيد من فرص حركتها فيما تعلق بمهام صنع وفرض السلام على المستوى الدولي، من منطلق قول تشارلز كراثيمر في توضيحه للفلسفة الإستراتيجية الأمريكية وتبريره لإصرارها على قيادة العالم: "إن تفوق الولايات المتحدة الأمريكية مبني على أساس أنها البلد الوحيد الذي يمتلك الأصول السياسية والعسكرية والدبلوماسية والاقتصادية، التي تؤهله لأن يكون اللاعب الحاسم في أي صراع وفي أي جزء من العالم االختاره للتدخل، إذ بإمكانها توظيف أصول القوة المتعددة الجوانب، التي بحوزتها لتثبت وتكرس قواعد النظام العالمي الجديد، وتكون جاهزة لتدعيم تلك القواعد وتعزيزها" (حسن ، ٢٠١٧م).

وبحسب ما تقدم فلابد من عملية الدمج بين القوة الناعمة والقوة الصلبة في التعامل مع القضايا الدولية كمحاربة التمرد وبناء الأمة ومكافحة الجماعات، لاسيما أن السنوات الماضية بيَّنت أن القوة العسكرية وحدها لا تستطيع حماية الأهداف القومية على المدى الطويل، والخبرة التاريخية تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في الدمج بين هاتين القوتين في سياستها الخارجية وكذلك في فترة الحرب العالمية الثانية، إذ اعتمدت على القوة المسلحة في القضاء على أعدائها فضلاً عن القوة الناعمة لإعادة بناء اليابان وأوروبا عبر خطة مارشال وبناء المؤسسات والقيم التي كانت الأساس الذي قام عليه النظام الدولي الجديد بعد تلك الحرب (هادي، ٢٠١٨م).

غير أن تطبيق إستراتيجية القوة الذكية لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية يتطلب توافر مجموعة من الشروط (Wilson, 2008) هي:

- تحديد الهدف من ممارسة القوة فالقوة لا يمكن أن تكون ذكية دون أن يعرف ممارسوها الهدف من استخدامها والشعوب والمناطق المستهدفة من هذه القوة.
- الإدراك والفهم الذاتي للأهداف بالاتساق مع القدرات الإمكانيات المتاحة فلا يمكن للقوة الكية أن تعتمد على الأهداف دون تحديد عنصريْ الإرادة والقدرة على تحقيقها.
- تحليل السياق الإقليمي والدولي الذي سيتم في نطاقه تحقيق الأهداف.
- تحديد الأدوات التي سيتم استخدامها بالإضافة إلى وقت وكيفية توظيفها منفصلة أو مع غيرها.

إن قياس نتائج توظيف إستراتيجية القوة الذكية في السياسة الخارجية لأي دولة يكون بمدى قدرة القوة الذكية على تحقيق أهداف السياسة الخارجية بعد فشل التحركات العسكرية وحدها في تحقيق مصالح الدول، وفي ظل قوة ناعمة تأتي نتائجها على المدى البعيد، لذلك اتجهت إستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية نحو تحقيق تلك الأهداف بالتنسيق ما بين استخدام القوة الصلبة في الأجل القصير مع عدم تعارضها مع نتائج القوة الناعمة في الأجل البعيد منذ عام ٢٠٠٨م على سياقات مختلفة لبلوغ غاياتها من بينها مواجهة تحديات الملف الكوري الشمالي.

المحور الثاني:
توظيف إستراتيجية القوة الذكية اتجاه الملف الكوري الشمالي: إدارتي أوباما وترامب

أكد معهد بروكينغز منذ صيف عام ٢٠٠٨م أن "تغيراً ما، يجب أن يلحق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي، في مرحلة ما بعد الرئيس بوش، ينطوي على إنهاء عسكرة السياسة الخارجية الأميركية، بتحويل الولايات المتحدة إلى شريك دولي، يمكن الاعتماد عليه عبر عدة آليات، تندرج جميعها في فئة القوة الناعمة، وأهمها التركيز على جهود

حفظ السلام عالمياً". لذلك، ومنذ تولي إدارة جديدة الحكم في الولايات المتحدة في جانفي ٢٠٠٩م، أضحت الأطروحة النظرية لناي (القوة الذكية) موضع اهتمام الإدارة الأمريكية، بحثاً عن إمكانية الإفادة منها في تدعيم مكانة الولايات المتحدة على الصعيد العالمي، خاصة في ظل التوجه الأمريكي نحو آسيا بحثاً عن مواجهة تحديات السياسة الخارجية بتلك المنطقة، ومن أهمها الملف الكوري الشمالي، حيث توصف العلاقات الأمريكية-الكورية الشمالية بأنها نوع من أنواع المحور الآسيوي الإستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية خلال حقبة الرئيس أوباما ثم الرئيس ترامب، وهذا المحور بدأت معالمه تتشكل منذ زيارة الرئيس السابق أوباما إلى كل من بورما وتايلاند وكمبوديا، حيث كانت تلك الزيارة تصب في منحى الفشل الأمريكي في إنشاء حزام عسكري ووجود أمريكي دائم لمحاصرة دول النشاط النووي هناك.

١- أبعاد الأزمة الأمريكية-الكورية الشمالية

لعل اصطلاح "محور الشر" يوضح البعدين الرئيسيين لإدراج كوريا الشمالية ضمنه، وهما: امتلاك هذه الأخيرة أسلحة دمار شامل واستمرارها تحت تأثير الأيديولوجيا الشيوعية، وهو ما يمكن توضيحه في الآتي:

(أ) الأزمة النووية الكورية الشمالية

ترجع بدايات الملف النووي لكوريا الشمالية إلى عام ١٩٥٥م، حيث اتسم البرنامج بسرية كبيرة حتى أعلن المسؤولون الأمريكيون للمرة الأولى أن واشنطن لديها معلومات إستخباراتية تثبت بناء كوريا الشمالية لمفاعل نووي سري، بعدها وتحت العديد من الضغوط الدولية انضمت كوريا الشمالية إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ولكنها رفضت التوقيع على إجراءات الحماية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى غاية عام ١٩٩٢م، وفي العام ١٩٩٣م أعلنت كوريا الشمالية عزمها الانسحاب من معاهدة الحد من الانتشار النووي، ولكنها تراجعت عن الانسحاب بعد مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية (عبدالقادر، ٢٠٠٨م).

استخدمت كوريا الشمالية منذ عام ١٩٨٥م تكتيك التهديد بالانسحاب من المعاهدة الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية لمواجهة ضغوط الولايات المتحدة الأميركية واليابان وكوريا الجنوبية عليها. وقد شهد عام ١٩٩٣م تنفيذ التهديد، حيث أعلنت عن العمل على تطوير برنامجها النووي وعزمها الانسحاب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وقد نجح الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر أثناء الولاية الرئاسية الأولى لبيل كلينتون في التوصل إلى حل سلمي للأزمة، من خلال ما عُرِف بـ"اتفاق الإطار" المبرم في ٢١ أكتوبر ١٩٩٤م بجنيف، ووافقت كوريا الشمالية بمقتضاه على الالتزام بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وتجميد برنامجها النووي. وفي المقابل، وبتعاون مع اليابان وكوريا الجنوبية، شكلت الولايات المتحدة الأميركية ائتلافاً مالياً دولياً تحت مسمى "منظمة تنمية طاقة شبه الجزيرة الكورية" مهمته توفير أموال لتغطية احتياجات كوريا الشمالية من الطاقة بمقدار ٥٠٠ ٠٠٠ طن من زيت الوقود الثقيل سنوياً، للتدفئة وإنتاج الكهرباء ريثما يتم تجهيز وتشغيل المفاعلين الجديدين اللذين يعملان بالماء الخفيف في غضون فترة لا تتجاوز عام ٢٠٠٣م (العبدالله، ٢٠١٧م).

لكن كوريا الشمالية عادت وأعلنت في ١٠ جانفي ٢٠٠٣م انسحابها من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، واستأنفت برنامجها النووي العسكري بالنظر إلى دوافع عدة (بن صويلح، ٢٠١٦م) تشمل الآتي:

- **الدافع الأمني**

شكَّل الدافع الأمني سبباً رئيسياً للحصول على السلاح النووي خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، حيث أدركت كوريا الشمالية أنها فقدت أهم حلفائها ما استوجب اعتمادها على ذاتها وحماية نفسها عن طريق حيازتها للسلاح النووي لتتعمق هذه القناعة بعد أن صنف الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش كوريا الشمالية ضمن دول محور الشر في خطابه الذي ألقاه بتاريخ ٢٩ جانفي ٢٠٠٢م وقيامه باحتلال العراق عام ٢٠٠٣م، بالإضافة لوجود ٣٧ ألف جندي أمريكي في كوريا الجنوبية و ٥١ ألف جندي في اليابان.

هذه العوامل دفعت بكوريا الشمالية لتوفير حماية لنفسها من المخاطر كافة عن طريق توجهها لامتلاك السلاح النووي الذي يوفر الأمن والقوة والسلطة.

- **الدافع الاقتصادي**

أدى التغير في النظام الدولي بداية التسعينيات لحدوث انعكاسات سلبية سياسية واقتصادية على كوريا الشمالية حيث تراجعت المساعدات التي كانت تتلقاها من الصين والاتحاد السوفييتي، كما أنها خسرت سوق الجمهوريات الاشتراكية السابقة بعد انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، بالإضافة لتوقف روسيا عن تزويدها بالوقود.

كل هذه العوامل أدت لتدهور كبير في الاقتصاد الكوري الشمالي ونقص في العملة الصعبة، الأمر الذي دفعها للتحول نحو تنويع مصادر اقتصادها من خلال بيع الأسلحة والصواريخ إلى دول الشرق الأوسط للحصول على العملة الصعبة والمساعدات الاقتصادية التي ستمنح لها نتيجة عملية التفاوض على المستوى الدولي.

- **الدافع المعنوي**

إن امتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي سيجعل منها قوة إقليمية لا يستهان بها، الأمر الذي سيمكِّنها من كسر حالة العزلة الدولية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك بفضل وجود عوامل داخلية مساعدة مثل تمسكها بأيديولوجيتها الماركسية بقيام النظام السياسي على سيطرة الحزب الواحد وطبيعة الشعب الكوري ومعتقداته ما أتاح نوعاً من الاستقرار والانضباط، ساهمت مجتمعة في ثبات السياسة الخارجية الكورية بما يتيح لها لعب دور إقليمي أكبر مستقبلاً.

وفي المقابل، استمرت محاولات تسوية الأزمة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٧م عبر جولات من المحادثات السداسية (الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية واليابان والصين وروسيا الاتحادية وكوريا الجنوبية) للوصول إلى اتفاق يضع حداً للتوتر الحاصل في منطقة شبه الجزيرة الكورية، حيث تتقاطع مصالح الدول الكبرى وطموحاتها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تولي أهمية وحماية كبيرة لبعض حلفائها في المنطقة مثل كوريا الجنوبية، بالإضافة لاحتلالها موقعاً إستراتيجياً كونها حلقة وصل بين عدة دول كالصين واليابان وأمريكا وروسيا، حيث طالبت كوريا الشمالية بـ"اعتراف واشنطن بسيادتها وتوقيع معاهدة عدم اعتداء تتعهَّد فيها الولايات المتحدة الأمريكية بعدم مهاجمتها، وعدم تهديد برنامجها الاقتصادي والإنمائي، مقابل تخليها عن برنامجها النووي".

استمرت المباحثات السداسية سنوات وأحرزت تقدماً ملحوظاً على طريق إنهاء أزمة البرنامج النووي الكوري الشمالي؛ حيث تم التوصل في نهاية عام ٢٠٠٧م إلى إبرام اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية تتخلى فيه هذه الأخيرة عن برنامجها النووي العسكري مقابل الاعتراف الدبلوماسي بها وحصولها على مساعدات اقتصادية. ولكن كوريا الشمالية تخلَّت عنه وأوقفت في منتصف شهر أوت ٢٠٠٨م تفكيك منشآتها النووية، رداً على ما اعتبرته "مماطلة" الولايات المتحدة وحلفائها في الإيفاء بتعهداتهم وعدم التزامهم بوعودهم، وخاصة في قضية شطب اسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وأعلنت، يوم ١٣ أفريل ٢٠٠٩م الانسحاب من المحادثات السداسية وطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الموجودين على أراضيها واستئناف أنشطتها النووية في مفاعل يونغبيون، كرد فعل على إدانة مجلس الأمن لعملية إطلاق الصاروخ التي قامت بها قبل ذلك بأيام (العبدالله، ٢٠١٧م).

(ب) طبيعة النظام السياسي الكوري الشمالي

يقوم النظام السياسي الكوري الشمالي على الأيديولوجية الاشتراكية الزوتشية، حيث أكدت الدساتير الكورية عن حقيقة أنها دولة اشتراكية ثورية، يحكمها حزب العمال الكوري، ويقوم جوهر هذه الأيديولوجية *على مبادئ فلسفية تتلخص في الاعتماد على النفس وتدعيم سياسة الدفاع الذاتي العسكري والاستقلال والسيادة في السياسة الخارجية*، فالنظام السياسي الكوري الشمالي نظام شديد المركزية وذو بيروقراطية عسكرية منتظمة بكل سلطاتها حول القائد، وبذا تختلف

الرؤى حول طبيعة هذه الدولة بين نموذج الدولة الكوربوراتية ونموذج الدولة الشمولية (علاي، ٢٠١٦م؛ علاي، ٢٠١٦م).

وعلى الرغم من أهمية البرنامج النووي لكوريا الشمالية إلا أن القضية الأولى هي ضمان بقاء النظام وعدم انهياره تحت تأثير ضغط أو عدوان خارجي، أو تحت تأثير الأزمة الاقتصادية الداخلية.

٢- محددات توظيف إستراتيجية القوة الذكية الأمريكية اتجاه الملف الكوري الشمالي

يعبر مفهوم قوة الدولة في الفكر الإستراتيجي عن فاعلية الدولة ووزنها في المجال الدولي الناتجان عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية والتأثير في إرادة الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها.وقوة الدولة بهذا المعنى تتحدد في ضوء عنصرين: مصادر القوة ثم عملية إدارة وتوظيف تلك المصادر، ومن ثم فإن مسألة فهم طريقة توظيف القوة الذكية الأمريكية اتجاه الملفات الدولية يحكمه عاملين اثنين، هما:

(أ) العامل الأول

طبيعة وتركيبة الإدارة الأمريكية يعتبر مدخلاً مناسباً لمعرفة القوى التي تمثلها وتجسد مصالحها وتعمل على تحقيق أهدافها وبرامجها سواء على الصعيد الأمريكي الداخلي أو على صعيد السياسة الخارجية، فرغم وحدة الأهداف الأمريكية إلا أنه بتغير الحزب الحاكم يتغير نهج وأسلوب الحكم في الدولة، الذي يفرض بدوره تغيراً في الأطر العامة للسياسة الخارجية للإدارة الجديدة، ومن هذا المنطلق يمكن فهم وتفسير الاتجاه الجديد الذي شهده الفكر الإستراتيجي الأمريكي منذ عام ٢٠٠٨م باستبدال منهج المحافظية الجديدة بمنهج الواقعية الجديدة الذي تبنته إدارة الرئيس باراك أوباما منذ عام ٢٠٠٨م، القائم على ضرورة المزج بين جميع أدوات السياسة الخارجية في حزمة متناسقة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية في إطار إستراتيجية القوة الذكية بدءاً من القوة الناعمة والدبلوماسية والمفاوضات ومشاركة الأصدقاء والحلفاء والتعاون مع المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة وأخيراً اللجوء إلى القوة العسكرية كخيار نهائي (حسن، ٢٠١٧م)، وبذا تبقى مسألة ضمان استمرار أداء القوة الذكية رهين التوافق بين الحزبين الأمريكيين الديمقراطي والجمهوري خاصة مع تولي الحزب الجمهوري الحكم بقيادة دونالد ترامب منذ عام ٢٠١٧م.

(ب) العامل الثاني

يتجه نمط التغير الإستراتيجي في الفكر الإستراتيجي الأمريكي إلى ما يطلق عليه وفقاً لتشارلز هيرمان بالتغيير "البرنامجي"، والذي ينصرف إلى تغيير أدوات السياسة ووسائلها من دون أي تغيير فيما يتعلق بالأهداف والغايات المقصودة من ورائها (شفيق، ٢٠١١م)، ولأن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ثابتة كما سبق الذكر، فإنه يجب التنويه إلى وجود اختلاف بين الأهداف والمصالح، فبينما تشكل الأهداف الاستقرار الفعلي للدولة، تحدد المصلحة الأمريكية بفئاتها الثلاث (الفئة (أ): فئة المصالح التي تحدد بقاء و.م.أ.، الفئة (ب): فئة المصالح الإستراتيجية والعسكرية المهمة، الفئة (ج): فئة المصالح الأبعد والأكثر عرضة للنقاش مثل حفظ السلام) دونما اعتبار لإمكانية تحقيقها إلى أقصى الدرجات (هاسنر وفاييس، ٢٠٠٨م).

وفي هذا الإطار ركَّز ناي وأرميتاج في محصلة نظرية القوة الذكية على الفئتين (ب) و(ج)، لأن الفئة (أ) لا تنفك عن الفئتين الأخريين، باعتبارهما الإطار الذي يمكن من خلاله تحقيق السيطرة والحفاظ على القوة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، لاعتقادهما أنه إذا ما أطلق العنان لتلك القدرات من دون أي محددات ستكون النتيجة كنتائج حربي أفغانستان والعراق، ومن هنا أقبلت الدعوات لأن تكون القيادة الأمريكية العالمية متضمنة أبعاداً أخلاقية وقيمية وسياسية لإضفاء الشرعية الدولية (الهرمزي، ٢٠١٦م). فعادة ما ارتبط كل تحرك للولايات المتحدة الأمريكية في مختلف مناطق العالم بمقولة دعم الأمن والاستقرار الدولي، إذ تجد

الولايات المتحدة في هذه المقولة هدف بحد ذاته خاصة في المناطق ذات الأهمية للإستراتيجية الأمريكية، حيث يندمج تصور أهمية المنطقة الإستراتيجية للولايات المتحدة مع وجود التهديد بالمنظور الأمريكي لينتج عنه تحرك أمريكي مباشر لمواجهة التهديد، أو تحرك غير مباشر وذلك عبر الحلفاء.

هذا التوجه حدد بشكل واضح ضمن "مشروع أمريكا الموحدة والقوية" "The Project for a United and Strong America (PUSA)" عام ٢٠١٣م، كمعطى جديد للأداء الإستراتيجي الأمريكي في توظيفه لإستراتيجية القوة الذكية، تمخض عنه مشروع "تحديد أولويات القيادة الأمريكية" في مارس ٢٠١٣م، الذي أعده فريق عمل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، ويؤكد في مضمونه على "القدرة الفريدة للولايات المتحدة الأمريكية على دفع الحلفاء والأصدقاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة، مع نشر القوة وإظهار النفوذ على مستوى العالم بأسره"، وذلك في إطار تحقيق المصالح الحيوية التالية (الهرمزي، ٢٠١٦م):

- منع أي اعتداء على الوطن الأمريكي، وبالتالي منع التهديد بالأسلحة النووية والبيولوجية على و.م.أ. وقواتها المنتشرة في العالم وردعها (في إشارة لإيران وكوريا الشمالية).
- ضمان بقاء حلفاء و.م.أ. والتعاون معهم في تكوين نظام دولي مستقر نسبياً يعود بالنجاح والازدهار (الاتحاد الأوروبي والدول التي تدور في فلكها).
- وصول نفط الخليج العربي على نحو آمن وبسعر معقول ومستقر والحفاظ على استقرار منطقة الشرق الأوسط (مع خصوصية المنطقة العربية).
- تشجيع الديمقراطية وترسيخها ونشر مبادئها واحترام حقوق الإنسان.
- إقامة علاقات مثمرة بالدول المنافسة بصيغة منسجمة مع المصالح القومية الأمريكية (روسيا والصين).

ومن هذا المنطلق وضعت واشنطن ما يسمى بالإستراتيجية الأمريكية لـ"تحقيق التفوق في شرق آسيا والشرق الأوسط على السواء"، حيث جاءت قضية منع التهديد بالأسلحة النووية والبيولوجية من أولى مهام الإدارة الأمريكية، ولأن كوريا الشمالية بنظامها الاشتراكي الزوتشي تمثل تحدياً لنظام منع الانتشار النووي عالمياً، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية منذ ما يزيد على ثلاثة عقود وضع حد لتطور القدرات النووية والصاروخية لبيونغ يانغ، غير أن الخيار العسكري لم يكن مطروحاً على نحو جدي من جانب و.م.أ. في إطار إدارتها لهذه الأزمة منذ بدايتها، فعلى الرغم من أن كوريا الشمالية دولة فقيرة وتعد صغيرة نسبياً، إلا أنها تمتلك قدرات عسكرية كبيرة، فهي تمتلك رابع أكبر جيش في العالم، يقدر تعداده بمليون جندي على حدود كوريا الجنوبية الحليف المهم لو.م.أ.، وتمتلك برامج قاذفات باليستية لديها القدرة على ضرب حليف آخر لو.م.أ. هو اليابان، إضافة لامتلاكها برنامجاً نووياً، يضاف إلى ذلك المأزق الحقيقي الذي تعاني منه و.م.أ. في العراق والذي يضع أمامها قيوداً إذا فكرت في تكراره مع دولة لا تقارن قدراتها العسكرية مع العراق قبل احتلالها، ولذا احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية طوال إدارتها للأزمة بالخيار السلمي كوسيلة أساسية للتعامل مع كوريا الشمالية دون أي تحرك عسكري (عبدالقادر، ٢٠٠٨م).

وبدءاً من عام ٢٠٠٨م اتبعت واشنطن مجموعة متنوعة من السياسات للتعامل مع الطموح النووي والصاروخي لكوريا الشمالية في إطار إستراتيجية القوة الذكية تجنباً للتداعيات الإستراتيجية المحتملة لتطوير القدرات النووية لكوريا الشمالية، وذلك في إطار اتباعها لمنهج أكثر تشدداً وصرامة من سابقه خاصة بعد تبادل القصف المدفعي بين الكوريتين شهر نوفمبر ٢٠١٠م، حيث استعان الأداء الإستراتيجي الأمريكي بالقوة الذكية في التعامل مع كوريا الشمالية في ضوء الازدواجية المعيارية لتوظيف هذه القوة عبر التحرك في اتجاهين (الهرمزي، ٢٠١٦م) هما:

- استقطاب الشعب الكوري واستمالته بالقوة الناعمة بدليل الأنموذج الكوري الجنوبي المعبر عن نجاح المنظومة الرأسمالية، وهي بذلك تركز على الفرق لتوليد اقتناع لدى الشعب الكوري الشمالي بإخفاق القيادة والنظام الحاكم.
- الرد الأمريكي باستخدام القوة الخشنة بعد تهديد الرئيس الكوري الشمالي كيم جونغ أون بعد أشهر من توليه الحكم بضرب الولايات المتحدة الأمريكية بالسلاح النووي.

إن لدى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من دافع لموقفها المتشدد تجاه كوريا الشمالية في ظل الخلاف القائم بين الطرفين

حول قضايا عدة (تفكيك البرنامج النووي الكوري الشمالي من حيث التوقيت ودرجة التفكيك (كلي أو جزئي) ومنع انتشاره، و تغيير النظام)، أهمها:

- رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في المحافظة على صورتها كقوة مهيمنة على الساحة الدولية من خلال تعميق تحالفها الأمني والإستراتيجي مع اليابان وكوريا الجنوبية لدفع خطر كوريا الشمالية والصين من المنطقة الأمر الذي يبرره وجودها العسكري المكثف في منطقة شرق آسيا.
- رغبة واشنطن في توجيه رسالة تحذير قوية إلى الصين التي تزايدت قوتها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية بوضوح في الآونة الأخيرة الأمر الذي شجعها على اتخاذ مواقف معارضة للموقف الأمريكي (بن صويلح، ٢٠١٦م)، إذ إن المتتبع للسلوك الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية يلاحظ أنه سلوك موجه إلى الصين العملاق في عالم الاقتصاد وقيادته المفاجئة مع روسيا للبريكس الاقتصادي لكل الاقتصاد الرأسمالي وأزماته المالية، مما يجعل من ملف التوتر الكوري سبباً وجيهاً يدفع نحو المزيد من التواجد العسكري الأمريكي في شرق آسيا رغم تقييد موازنة الكونجرس الأمريكي للحد والمنع من نصب المزيد من الأصول العسكرية في الإقليم الكوري والياباني.

٣- إستراتيجية القوة الذكية الأمريكية في إدارة الملف الكوري الشمالي بين إدارتي أوباما وترامب

تماشياً مع تخفيف تأييد بيونغ يانغ للإرهاب الدولي ومنع الانتشار النووي، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية مع كوريا الشمالية في السنوات السابقة لعام ٢٠٠٨م في ترتيبات أمنية ثنائية من نوع "الاحتواء المزدوج" بأسلوب أنتج نوعاً من الضمان الأمني السلبي لكوريا الشمالية، فرغم أن هذه السياسة ساهمت في إبقاء شبه الجزيرة مستقرة إستراتيجياً، إلا أن هذه النتائج لم تضمن أي شيء، كما أنها لم توقف لجوء النظام الكوري الشمالي إلى تطوير برنامجه النووي، وبذا أضحت مسألة الدخول في مفاوضات أمنية نووية واتصالات دبلوماسية نابعة من أزمة الغذاء التي تشهدها كوريا الشمالية الخيار المفضل للإدارة الأمريكية فترة أوباما ثم ترامب، مع الإبقاء على التهديد باللجوء إلى الخيار العسكري مطروحاً رغم الاختلاف في توظيف أدوات القوة الذكية بين الإدارتين، فلطالما كرر ترامب خلال حملته الانتخابية أنه يُعارض وبشدة سياسات الرئيس السابق باراك أوباما فيما تعلق بصبره الإستراتيجي تجاه كوريا الشمالية؛ داعياً إلى موقف أكثر تشدداً كما أعرب عن نيته عن الانفتاح على الحوار قائلاً: "سأكون مستعداً لأكل هامبرغر مع الرئيس كيم جونغ أون" في إطار سياسة إدارته المعروفة بالمحاسبة الإستراتيجية.

(أ) إستراتيجية القوة الذكية في إدارة أوباما للملف الكوري الشمالي (٢٠٠٨-٢٠١٦م)

أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون في خطاب لها في معهد بروكينغز يوم ٢٧ ماي ٢٠٠٨م أن "إدارة الرئيس أوباما تواجه التحديات الدولية عبر بناء التحالفات، وتوفير الحوافز للدول التي تشكل جزءاً من الحلول للمشكلات المختلفة لتمكينها من الارتقاء بمسؤولياتها فضلاً عن السعي لمعاقبة الدول التي تخرج عن الإجماع الدولي" (العزازي، ٢٠١٦م)، وبناء عليه تبنت إدارة أوباما إستراتيجية جديدة اتجاه كوريا الشمالية عرفت بالصبر الإستراتيجي تستهدف الضغط على النظام الكوري الشمالي للعودة إلى المحادثات السداسية، في إطار السعي إلى إبرام صفقة كاملة لنزع السلاح النووي الكوري الشمالي كاملاً، ضمن سياسة تسير في مسارين بشكل متواز، تعمل في المسار الأول على التواصل الثنائي، وتسعى واشنطن من خلال مبعوثها إلى كوريا الشمالية إلى محاولة تنقية أجواء العلاقات بين البلدين، أما المسار الثاني فيتمثل في اتباع سياسة متعددة الأطراف تؤدي فيها الدول الإقليمية الرئيسة في شمال شرق آسيا دوراً فاعلاً (كوريا الجنوبية، اليابان، الصين) (علاي، ٢٠١٦م).

قامت إدارة أوباما بالعديد من المبادرات بالاعتماد على إستراتيجية القوة الذكية التي تتضمن الدمج بين الأدوات الدبلوماسية والدولية لتعزيز الاستقرار الإقليمي مع الأدوات

العسكرية والتكنولوجية (الرقمية) في إطار سياسة تحمل الانتظار لكوريا الشمالية لاتخاذ قرار بنزع السلاح النووي عبر الإجراءات التالية:

- **تطبيق الضغوط على بيونغ يانغ من خلال منع السلاح والعقوبات مع إبقاء المفاوضات والاتصالات مفتوحة بصفة ثنائية أو متعددة (المحادثات السداسية)**

فأمام استمرار التحدي الكوري الشمالي للمجتمع الدولي ومضيه قدماً في إجراء التجارب النووية عام ٢٠٠٩م، صدر قرار مجلس الأمن رقم (١٨٧٤)، الأمر الذي جعلها عرضة لفرض جملة من العقوبات الشاملة عليها اختلفت من عقوبات اقتصادية إلى سياسية ومالية كانت لها آثار جد سلبية عليها، ونتيجة العقوبات والضغوطات التي تمت ممارستها ضدها قامت كوريا الشمالية بالإعلان عن وقف كل تجاربها ونشاطاتها النووية بما فيها تلك المتعلقة بتخصيب اليورانيوم التي تم الكشف عنها لأول مرة شهر نوفمبر ٢٠١٠م وبرامج الصواريخ بعيدة المدى واستعدادها مواصلة مفاوضاتها السداسية، ذلك بعد قيامها بمحادثات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية في بكين نهاية شهر فيفري ٢٠٠٨م، حيث أسفرت هذه المباحثات عن إبرام اتفاق بين كوريا الشمالية وأمريكا، تقوم بموجبه هذه الأخيرة بإرسال مساعدات غذائية تبلغ ٢٤٠ ألف طن مع احتمال إرسال المزيد إليها بسبب معاناتها من نقص الأغذية مقابل تعدها بالسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة تعليق تخصيب اليورانيوم مع استمرار الحوار الإيجابي معها.

رغم إبرام هذا الاتفاق بين الطرفين إلا أنه لم يدم طويلاً بسبب اختلاف وجهات نظر الطرفين واستمرار أمريكا في الدعوة لإحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن وزيادة مستوى العقوبات والضغوطات عليها، هذا الموقف الذي دفع بكوريا الشمالية بالتهديد باتخاذها خطوات الدفاع عن النفس مع متابعة برنامجها النووي بإجرائها لتجربة نووية ثالثة شهر فيفري ٢٠١٣م، الأمر الذي دفع بمجلس الأمن الدولي لإصدار قرار يفرض عقوبات مالية جديدة ضدها باقتراح من عدة دول منها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكوريا الجنوبية وفرنسا حيث تمت المصادقة عليه بالإجماع، ونص القرار في مجمله على ما يلي:

- فرض مراقبة على دبلوماسيي كوريا الشمالية.
- توسيع اللائحة السوداء للأشخاص والشركات التي جمدت حساباتها والشخصيات الممنوعة من السفر.
- تضييق مصادر التمويل التي تلجأ إليها بيونغ يانغ لتحقيق طموحاتها البالستية.

وأمام تصاعد الضغوطات الدولية على كوريا الشمالية والمساعي الكبيرة لحمل أمريكا على التعامل بدبلوماسية أكبر معها للتخلي عن سياستها العدائية، تم استئناف جولة أخرى من المحادثات السداسية حول ملف كوريا الشمالية النووي شهر أفريل ٢٠١٤م بوساطة الصين نتيجة اعتراف أمريكا بدولة كوريا الشمالية ذات السيادة والتعهد بعدم مهاجمتها وشرط احتفاظ هذه الأخيرة بحقها في الاستعداد لمواجهة التدريبات العسكرية المشتركة بين أمريكا وكوريا الجنوبية مؤكدة في نفس الوقت عدم تخطيطها لإجراء تجارب نووية أو صاروخية. الأمر الذي لم تقتنع به الولايات المتحدة الأمريكية ليقوم الرئيس الأمريكي باراك أوباما بتمديد العقوبات التي فرضت بموجب مرسوم أصدره الرئيس السابق جورج بوش الابن الذي تم التوقيع عليه بتاريخ ٢٦ جوان ٢٠٠٨م إلى غاية عام ٢٠١٦م بسبب سياسة كوريا الشمالية وممارساتها المزعزعة لاستقرار الوضع في شبه الجزيرة الكورية وتعريض القوات المسلحة الأمريكية والحليفة لها في المنطقة للخطر (بن صويلح، ٢٠١٦م)، وصوت مجلس الشيوخ الأمريكي في فيفري ٢٠١٦م لصالح مشروع قرار يقضي بتشديد العقوبات على كوريا الشمالية بعد إجرائها تجارب صاروخية ونووية مطلع العام، وتستهدف هذه العقوبات قطاعات الطاقة والمال والشحن، وإدارة الرعاية في حزب العمال الكوري الشمالي، وكذا شركات التعدين التي توفر للدولة جزء من السيولة (علاي، ٢٠١٦م).

(ب) إستراتيجية المحور الآسيوي من خلال إعادة بناء الترسانة العسكرية الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية

لفت إدارة أوباما الأولى مبكراً مفهوم "محور آسيا"، والذي يعني أن الدور الأمريكي ومصير السياسة العالمية سيتحدّد في جنوب شرق آسيا. وفي إشارة رمزية إلى هذه

السياسة، كسرت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون – في حينه – تقليداً عريقاً جرى عليه أسلافها وزراء الخارجية الأميركيون منذ جورج مارشال، بأن تكون أول زيارة خارجية لهم بعد تعيينهم إلى القارة الأوروبية، واستعاضت كلينتون عن ذلك بجولة في جنوب شرق آسيا.

عزز أوباما التحالفات الأمريكية مع كل من اليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، وماليزيا وإندونيسيا، وكثف التعاون مع الهند، كما أنهى العداء الأميركي مع بورما، على الرغم من الانتهاكات المنهجة التي تقوم بها هذه الدولة بحق أقلية الروهينغيا، وتمكن أيضاً من توسيع العلاقات الأمريكية الفيتنامية. وأخيراً، زاد من الوجود العسكري الأمريكي في بحر الصين الجنوبي (المرادف الآسيوي للبحر الأبيض المتوسط) (الوهيبي، ٢٠١٦م).

أكد مستشار الأمن القومي الأمريكي توم دونيلون في مارس ٢٠١٣م على أهمية عنصر الأمن في إستراتيجية "إعادة التوازن"، حيث أوضح الأسس الرئيسية لهذا النهج الإستراتيجي الجديد، مؤكداً ديمومة الالتزام العسكري للولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، قائلاً: "إن ٦٠٪ من أسطول البحرية الأمريكية سيتركز في منطقة المحيط الهادئ بحلول عام ٢٠٢٠م، وسوف يتحول اهتمام القوات الجوية أيضاً إلى المنطقة على مدى السنوات الخمس المقبلة، وسيعمل البنتاجون على إعطاء الأولوية لقيادة المحيط الهادئ بالنسبة لمعظم القدرات العسكرية الأمريكية الحديثة، بما في ذلك الغواصات والمقاتلات من الجيل الخامس مثل F-22s و F-35s، فضلاً عن العمل مع الحلفاء لإحراز تقدم سريع في نشر أنظمة الدفاع الصاروخي والرادار" (Cropsey, 2014).

(ج) توظيف الفاعل الرقمي في إطار سياسات اللاعنف ضد النظام السياسي الكوري الشمالي

حيث تطرح على مواقع التواصل الاجتماعي أو المواقع الإلكترونية مقارنة بسيطة بين دخل الكوري الجنوبي ودخل الكوري الشمالي، فمتوسط الدخل السنوي للأقل يتجاوز ٣٠ ألف دولار بمعيار القوة الشرائية، بينما لا يتجاوز متوسط الدخل السنوي ١٥٠٠-١٨٠٠ دولار بحسب التوقعات نتيجة سياسة التعتيم، وغرض هذه المقارنة إضعاف الولاء لنظام كوريا الشمالية واستهداف العقل الكوري الشمالي بالقوة الناعمة لجعله أداة تغيير على المدى البعيد لاتباع سياسة معتدلة اتجاه العالم الخارجي، ولاسيما المنظومة الغربية والرأسمالية (الهرمزي، ٢٠١٦م).

رغم أن إدارة أوباما تدرك جيداً أهمية التوازن بين القوة الخشنة والقوة الناعمة، وتدرك نفع مزجهما وفق موازين القوى على الأرض، فقد عملت على تفويض مصادر قوتها الناعمة لتنوب عن القوة الخشنة في معالجة الملف الكوري الشمالي، بعدما لوحت باللجوء للحل العسكري، وهو ما أثار موجة من الانتقادات وصلت إلى الجزم بعدم نجاحها في توظيف القوة الذكية توظيفاً فاعلاً، وبالتحديد فيما تعلق باستخدام القوة العسكرية، حيث سمح الأداء السلمي لإدارة أوباما عبر سياسة "الصبر الإستراتيجي" بتطوير البرنامج النووي الكوري الشمالي لاسيما في ظل حكم كيم جونغ أون الذي أصبح زعيماً للبلاد في ديسمبر ٢٠١١م، كما أتاح الفرصة للمنافسين الدوليين كروسيا والصين للتأثير في القضايا الدولية.

(د) إستراتيجية القوة الذكية في إدارة ترامب للملف الكوري الشمالي (منذ عام ٢٠١٧م)

تبنت إدارة ترامب مقاربة أمريكية جديدة نحو كوريا الشمالية، خصوصاً أن ترامب كثيراً ما انتقد أسلافه الثلاث (بيل كلينتون، وجورج بوش الابن، وباراك أوباما)، بسبب ما يراه ضعفاً فيهم في التعامل مع كوريا الشمالية وحليفها الصيني، فمن الناحية الإطارية، ثمة إرهاصات صياغة مقاربة أمريكية جديدة نحو كوريا الشمالية عرفت بالمحاسبة الإستراتيجية، يمكن إجمالها في النقاط الثلاث التالية (أبو ارشيد، ٢٠١٧م):

- أن ترامب – خلافاً للرؤساء الأمريكيين الثلاثة الذين سبقوه وتعاملوا مع الملف الكوري الشمالي – لديه استعداد للتصعيد اللفظي، وربما أكثر من ذلك مع كوريا الشمالية.

فقد جرت العادة أن يرفع نظام بيونغ يانغ حدة شعاراته وتصريحاته، في حين كان يكتفي الرؤساء الأمريكيون بإهماله وتشديد الضغوط عليه.

- أن ترامب، ومعه المؤسسة التقليدية الدبلوماسية والعسكرية والأمنية، باتوا مقتنعين أن "سياسة الصبر الإستراتيجي" مع كوريا الشمالية لم تؤت أكلها، وهو ما ردده ترامب دوماً، وأكده تيلرسون وماتيس في مقالهما، إذ أعلنوا "استبدالنا سياسة الصبر الإستراتيجي الفاشلة ... بسياسة جديدة للمحاسبة الإستراتيجية". ووفق ماكماستر، فإن الخيارات العسكرية الأمريكية تشمل "الحرب الوقائية".
- أن ترامب لديه استعداد أكبر من سابقيه للمضي أبعد في الضغوط على الصين، لجعلها تضغط على كوريا الشمالية.

وبذا، بادرت إدارة الرئيس دونالد ترامب منذ الوهلة الأولى إلى تشديد الضغوط على نظام كيم جونج أون، بعد أن تصاعدت حدة التصريحات العدائية والتهديدات المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية إلى مستوى لم تبلغه في تاريخ العلاقات المتوترة بين البلدين منذ انتهاء الحرب الكورية عام ١٩٥٣م، ووصل الأمر إلى حد التهديد المتبادل بحرب نووية مدمرة، فقد بدأ التصعيد مع إجراء كوريا الشمالية تجربتي إطلاق صاروخين باليستيين عابرين للقارات في جويلية ٢٠١٧م، وتزامن ذلك مع تقدير استخباري أميركي صادر في ٢٨ جويلية ٢٠١٧م، رجح نجاح بيونغ يانغ في تطوير رؤوس نووية صغيرة يمكن تحميلها على صواريخ عابرة للقارات، وهو ما يعني تجاوز عتبة رئيسة في طريق تحول بيونغ يانغ إلى قوة نووية كاملة.

أمام هذه التطورات المقلقة للولايات المتحدة، بادرت إدارة الرئيس ترامب إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات لتشديد الضغوط على نظام كيم جونج أون، أهمها فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإجماع أعضائه الخمسة عشر، بما في ذلك روسيا والصين، عقوبات جديدة على بيونغ يانغ، تستهدف تخفيض عائدات الصادرات الكورية، والتي تبلغ نحو ثلاثة مليارات دولار سنوياً، بنحو الثلث، وذلك مع الإبقاء على الخيار العسكري والدبلوماسي قائمين معاً.

فرغم نشوب حرب تصريحات وتهديدات متبادلة وغير مسبوقة في مستواها وحدّتها من قبل وبعد فرض هذه العقوبات، وصلت إلى حد التهديد المتبادل باللجوء إلى الخيار العسكري، حيث حذرت بيونغ يانغ، في ٨ أوت بأن ردها قد يكون "مادياً وبلا رحمة عبر تعبئة كل قدراتها الوطنية"، وفي اليوم ذاته كان ترامب يرد على التهديد الكوري بقوله: "من الأفضل لك ألا توجه أي تهديدات أخرى إلى الولايات المتحدة. ستقابل بنار وغضب وقوة لم يرها العالم من قبل قط"، إلا أن وزير خارجيته السابق ريكس تيلرسون أعلن أن و.م.أ. لا تمانع إقامة حوار مع كوريا الشمالية إذا أوقفت تجارب إطلاق الصواريخ، وكان ترامب قد أعلن في ١١ أوت بعد اجتماع له مع مجلس لشؤون الأمن القومي في ولاية نيوجرسي بأنه يتمنى أن تنجح الجهود الدبلوماسية مع كوريا الشمالية، مضيفا: "لا أحد يفضل حلاً سلمياً أكثر من الرئيس ترامب"،وبذا لجأ الطرفان إلى التهدئة عبر إجراء اتصالات سرية من "خلال قناة دبلوماسية خلفية" عرفت بقناة نيويورك، دفعت إليها حسابات براغماتية متعلقة بكل طرف منهما:

- على الصعيد الكوري الشمالي، من الواضح أن آخر ما يريده نظام كيم جونج أون هو استفزاز الولايات المتحدة إلى درجة لا يبقى أمامها إلا الخيار العسكري، وإن حدثت أي مواجهة عسكرية بين الطرفين، فإن موازين القوى تجزم بأن كوريا الشمالية ستهزم في أي معركة تقليدية، وهو ما قد يؤدي إلى سقوط النظام. ومن ثمّ، فإن المنطق يقول في مثل هذه الحالة إنه لن يكون أمام نظام بيونغ يانغ إلا استخدام السلاح النووي لموازنة الردع والخسائر.
- أما أمريكياً، فإنه يمكن تلخيص أسباب محاولات التهدئة في التالي:
  - اعتراض كوريا الجنوبية على التصعيد ودعوات الحرب، فرئيس كوريا الجنوبية مون جيه-إن صرح بأن بلاده لن تسمح بأي عمل عسكري في شبه الجزيرة الكورية.
  - الاعتراض الصيني، فآخر ما تريده الصين هو سقوط نظام كوريا الشمالية ومحاصرتها بكوريا موحدة

حليفة للولايات المتحدة ومعادية لها، بقواعد أمريكية عسكرية على أراضيها، فضلاً عما سيعنيه وقوع حرب في شبه الجزيرة الكورية من موجات نزوح بشرية هائلة من كوريا الشمالية نحو الحدود الصينية.

- معارضة المؤسسات الدبلوماسية والعسكرية والاستخباراتية الأمريكية لشن حرب على كوريا الشمالية قبل استنفاد الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية الأخرى، بالنظر إلى أن ١٣٠ ألف مواطن أمريكي يقيمون في كوريا سيكونون في مرمى صواريخ كوريا الشمالية، وقرابة ٣٠ ألف جندي أميركي آخرين منتشرين في المنطقة الحد ودية بين الكوريتين، فضلًا عن وقوع 170 ألف مواطن أمريكي و ١٢٠٠٠ جندي آخرين في جزيرة غوام الأمريكية في مرمى الصواريخ الكورية الشمالية (أبو ارشيد، ٢٠١٧م).

فبعد تسعة أشهر من تولي ترامب الحكم بداً واضحاً من خلال تعامله مع الملف الكوري الشمالي أن هناك ثلاث مشاكل رئيسية تعاني منها إدارته (معكرون، ٢٠١٧م) هي:

- أولاً: الخيارات الدبلوماسية لحل الأزمة تبقى محدودة، فخلافاً لإدارة أوباما تجد إدارة ترامب نفسها لوحدها في هذه الأزمة ،حيث يسعى البيت الأبيض لتوسيع العقوبات الاقتصادية الدولية على بيونغ يانغ، في ظل رفض روسي وصيني، وحتى كوريا الجنوبية لا تتناغم معها، في حين يكتفي الأوروبيون بالتحذير من التصعيد، بعدما أسهب ترامب في الابتعاد عنهم.
- ثانياً: استمرار عسكرة السياسة الخارجية من دون أي نظرة شاملة لتحديات النظام الدولي، حيث تمحور الحل الأمريكي للأزمة في إعطاء أسلحة نوعية إلى كوريا الجنوبية واليابان، وبالتالي التمهيد لمواجهة عسكرية غير مسبوقة في الخليج الكوري.
- ثالثاً: التغريدات العدائية أو التصاريح الاستفزازية التي يطلقها ترامب، قد تكون مقبولة في السياسة الداخلية الأمريكية، لكن لها انعكاسات خارجية لا يمكن التكهن بها، خاصة بعد تصعيد نظام كوريا الشمالية عبر اختبار قنبلة هيدروجينية يمكن تحميلها على صاروخ بعيد المدى، ورغم أن البنتاغون صوّب تصريحات ترامب، ولّمح إلى أن واشنطن في موقع دفاعي، ولن تبادر إلى الهجوم، إلا أن ترامب ترك مساحة لغموضه المُفضّل في قوله: "سوف نرى".

حاول ترامب طي صفحة سياسة الاحتواء التي سلكتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، إما عبر بوابة الصين أو عبر المحادثات النووية السداسية الأطراف مع بيونغ يانغ، على افتراض أن التلويح بالقوة قد يقنع قيادة كوريا الشمالية بالتنازل، ويجبر الصين على التدخل من أجل حمل كوريا الشمالية على التفاوض، لكن هذا الأمر لم يحصل عملياً، وقرر كيم جونغ أون التصعيد، وتمسكت بكين بموقفها، فوجدت إدارة ترامب نفسها عاجزة عن تمرير عقوبات جديدة في مجلس الأمن الدولي، كما بات الخيار العسكري مستبعداً، في الوقت الذي سارعت كوريا الجنوبية للحوار مع جارتها الشمالية (قمة الكوريتين يوم ٢٧ أفريل ٢٠١٨م)، ليقع الخيار بذلك على سيناريو التسوية بالعودة إلى حوار مباشر بين و.م.أ. وكوريا الشمالية من خلال عقد القمة الأمريكية-الكورية الشمالية يوم ١٢ جوان ٢٠١٨م بسنغافورة، انتهت بعقد اتفاق تاريخي بين الطرفين، بعد أن أجرى الرئيسان تبادلاً معمقاً حول المسائل المتعلقة بإقامة علاقات جديدة بين الدولتين وإقامة نظام دائم للسلام في شبه الجزيرة الكورية، تعهد خلاله الرئيس ترامب بتقديم ضمانات أمنية لكوريا الشمالية، وأعاد الرئيس كيم جونغ أون تأكيد التزامه الثابت والحاسم نحو نزع السلاح النووي بالكامل من شبه الجزيرة الكورية، مع إجراء محادثات للمتابعة في أقرب فرصة يقودها وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو ونظير رفيع المستوى من كوريا الشمالية لتطبيق نتائج القمة بين البلدين (أبو النور، ٢٠١٨م).

إن النهج الذي تبناه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تجاه كوريا الشمالية ربما يحمل بعض الاختلاف عن سابقه (نهج أوباما) رغم توظيفه أدوات إستراتيجية القوة الذكية، فمنذ توليه منصبه مطلع عام ٢٠١٧م، وضع دونالد ترامب نصب

عينيه القضاء على إرث سلفه باراك أوباما، فكانت أولى قراراته إلغاء قانون أوباما للرعاية الصحية، تبع ذلك الانسحاب من اتفاقية الشراكة التجارية عبر المحيط الهادئ، ومن ثم الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ، ومؤخراً الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، وهي اتفاقيات أبرمت جميعها في عهد إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، كما حمل ترامب منذ بداية حكمه إدارة أوباما مسؤولية التساهل في التعامل مع الملف الكوري الشمالي، وقال إن الكوريين الشماليين تمكنوا من خداعه على مدار سنوات حكمه، لذلك يرغب ترامب في إيجاد حل للأزمة الكورية بأي ثمن، على خلاف الإدارة السابقة. فلطالما تعهد ترامب في حملته الانتخابية بتحقيق هدف واحد وهو إعادة أمريكا قوة عظمى من جديد، بعد أن ساهمت سياسة أوباما المُتسامحة التي تستخدم الدبلوماسية والتفاوض في إضعاف صورة أمريكا في العالم.

وهو الأمر الذي يفسر انفتاحه غير المسبوق والمضطرب في هذا الاتجاه الذي انتهى بتوقيع اتفاق تاريخي بين البلدين، قد يكون أكثر نجاحاً وتأثيراً في المستقبل، بالنظر إلى أمور عدة تسهم في تحقيق ذلك، منها:

- أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أعرب عن إصراره على أنه ينبغي لأي اتفاق محتمل مع كوريا الشمالية أن يكون على أساس نزع الأسلحة النووية، بينما اقتصرت طموحات أوباما على مجرد تجميد النشاط النووي الكوري.
- إن ترامب يسعى إلى خلاف ما عمله أوباما، وهو الفصل بين قضيتين، أولاهما تغيير النظام، والثانية نزع السلاح النووي من كوريا الشمالية، فأشد ما يخشاه كيم، هو إزاحته من الحكم، أكثر من التراجع عن التجارب الصاروخية التي يجريها تحدياً للولايات المتحدة، حيث تتلخص منهجية ترامب في الفصل بين مسألة تغيير النظام في بيونغ يانغ ونزع السلاح النووي،وبإمكان هذه المنهجية أن تحافظ على السلم في شبه الجزيرة إذا انخرطت فيها الصين.

وبذا نجح ترامب فيما لم ينجح فيه سابقه (أوباما) في توقيع اتفاق تاريخي مع كوريا الشمالية في إطار دمجه بين الأدوات الصلبة والناعمة بطريقة مرحلية – تبعاً لمقتضيات الظرف القائم – ضمن إستراتيجية القوة الذكية بعد فترة قصيرة من توليه الحكم، وهو ما يمكن تفسيره بالنظر إلى متغير الخاصية الرئاسية The Presidential Character، حيث يتفق الباحثون على أن الشخصية الرئاسية مهمة، إذ تؤثر قيم ومبادئ وعادات السلوك التي تميز الفرد بشدة على سلوكه وقراراته، ويتضح ذلك جلياً في الشخصية الرئاسية الأمريكية الحالية، حيث تقوم عقيدة ترامب على معتقدين اثنين:

- غلبة الواقعية على المثالية: تشير تصريحات ومواقف ترامب إلى توجهه صوب تغليب الواقعية في إعلاء المصالح، والميل نحو الاستقرار، والتعاون مع النظام الحاكم في كوريا الشمالية، والتخلي عن المثالية، والترويج للديمقراطية، ودعم الحريات، وحقوق الإنسان، وهو ما ميز سياسة إدارة أوباما.
- مبدأ ومفهوم الصفقة في التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، ويرتكز هذا المفهوم على أن حجم انخراط أمريكا في قضايا العالم سوف يرتبط بمقدار ما تحققه من منافع للولايات المتحدة، وهذا نابع من عقلية رجل الأعمال الذي يتعامل بمنطق المكاسب والخسائر (أحمد، ٢٠١٧م)، فقد أوردت جريدة واشنطن بوست عن ترامب قوله: "حياتي كلها كانت صفقات، لقد عقدت الكثير منها ... أشعر بشكل قوي أن قدراتي الطبيعية ... تحتاج أن تتوصل إلى صفقة"، وهو ما برز في تعامله مع الملف الكوري الشمالي، في حين تعرض أوباما لانتقادات وصلت إلى الجزم بعدم نجاح إدارته في توظيف القوة الذكية توظيفاً فاعلاً في تعاملها مع هذا الملف، حيث أتاح الأداء السلمي لإدارة أوباما الفرصة للمنافسين الدوليين كروسيا والصين لممارسة تأثير أكبر في القضايا الدولية.

الخاتمة

احتفظت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بتأكيدات حول الخيار السلمي كوسيلة أساسية للتعامل مع الملف الكوري الشمالي، فالخيار العسكري لم يكن مطروحاً على نحو جدي من جانب و.م.أ. في إطار إدارتها لهذه الأزمة منذ بدايتها، وتمثل التصعيد الحقيقي في التهديد باللجوء إلى وسائل عقابية سياسية واقتصادية، مع إبداء الاستعداد للتفاهم حول المطالب

الكورية، على نحو احتفظ فيه بالأزمة الحادة في موقع أقرب للحل منه إلى الحرب.

ويبدو بذلك أن المعادلة الأمريكية اتجاه الملف الكوري الشمالي كانت واضحة في إطار تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا، فمن المتفق عليه في الفكر الإستراتيجي الأمريكي أن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ثابتة تنحو نحو الهيمنة، أما المصالح فتتغير عبر الظروف السائدة، وتبقى خيارات الإستراتيجيات والأدوات التي توظف في السياسة الخارجية خاضعة للظروف السائدة والإدارة الأمريكية الحاكمة خاصة فيما تعلق بخاصية الشخصية الرئاسية، وهو ما يفسر تباين أداء القوة الذكية بين إدارتي كل من باراك أوباما ودونالد ترامب خاصة بعد عقد القمة الأمريكية-الكورية الشمالية يوم ١٢ جوان ٢٠١٨م بسنغافورة، والتي انتهت بعقد اتفاق تاريخي بين الطرفين، لينجح بذلك ترامب فيما لم ينجح فيه سابقه (أوباما) في توقيع اتفاق تاريخي مع كوريا الشمالية في إطار دمجه بين الأدوات الصلبة والناعمة بطريقة مرحلية - تبعاً لمقتضيات الظرف القائم - ضمن إستراتيجية القوة الذكية، من منطلقين اثنين:

- التهديد مراراً باستخدام القوة واللجوء للحرب إلى جانب فرض العقوبات الدولية.
- التأكيد على مسألة نزع السلاح النووي الكوري الشمالي دون تغيير نظام كيم جونغ أون، الذي يتخذ بدوره من برنامج بلاده النووي داعماً قوياً لاستمرار نظامه.

في حين تعرض أوباما لانتقادات وصلت إلى الجزم بعدم نجاح إدارته في توظيف القوة الذكية توظيفاً فاعلاً في تعاملها مع هذا الملف، حيث أتاح الأداء السلمي لإدارة أوباما الفرصة للمنافسين الدوليين كروسيا والصين لممارسة تأثير أكبر في القضايا الدولية، رغم أن هذا الأخير (أوباما) حاول تحقيق المصالح الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا عبر توظيف القوة الذكية كإستراتيجية للأداء الإستراتيجي الأمريكي بمعالم ثابتة فترة توليه الحكم (٢٠٠٨-٢٠١٦م) في ظل تغير الموقف الكوري الشمالي باستمرار.

ومع ذلك فإن استمرار حالة التهدئة بين الطرفين بعد توقيع الاتفاق التاريخي، أو إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام نهائي على المدى القصير أو المتوسط، يتوقف على مجموعة من العوامل لعل من أبرزها:

- إجراءات بناء الثقة: من المرجح في حالة التوصل لاتفاق سلام نهائي أن ينهي ذلك مهمة بعثة الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية والتي كانت موجودة منذ نهاية الحرب الكورية، وتحقيق هذا سيتطلب وقتاً طويلاً لإعادة بناء الثقة بين البلدين، وضمان عدم قيام كوريا الشمالية باجتياح كوريا الجنوبية مرة أخرى فور رحيل القوات الأمريكية.
- احتواء تخوفات النظام الكوري الشمالي: الذي يستمد شرعيته من فكرة وجود تهديد خارجي يحيط بالدولة طيلة الوقت، وبإبرام اتفاق سلام تصبح كوريا الشمالية منفتحة أكثر على العالم، مما سيفقد النظام تبريره لحكمه الشمولي، وسيجعله مجبراً على فتح ملفات انتهاكات حقوق الإنسان، كما قد يطالب المجتمع الدولي بمحاكمة قادة النظام الكوري أمام المحاكم الدولية، وهو ما يرفضه نظام بيونغ يانغ.
- مدى التزام الإدارة الأمريكية بالاتفاق: تتخوف كوريا الشمالية من انسحاب ترامب من اتفاق السلام بعد إبرامه مثلما حدث مع إيران، ويعزز من هذا التخوف إعلان واشنطن إلغاء المفاوضات قبل أن تعدل عن هذا القرار، حيث أعلنت كوريا الشمالية في بيان أصدره وزير خارجيتها ري يونج ري خلال منتدى لدول جنوب شرق آسيا (آسيان) الذي عقد يوم ٤ أوت ٢٠١٨م التزام بلاده ببنود الاتفاق قائلاً: "بدأنا بإجراءات تنم عن حسن النية من بينها تعليق الاختبارات النووية واختبارات إطلاق الصواريخ وتفكيك موقع اختبارات نووية". معرباً في ذات الوقت عن قلقه من الموقف الأمريكي إذ إن "الولايات المتحدة بدلاً من الاستجابة لهذه الإجراءات رفعت صوتها بالمطالبة بإبقاء العقوبات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإظهار موقف التراجع حتى عن إعلان انتهاء الحرب، وهي خطوة

أساسية جداً ورئيسية لتحقيق السلام في شبه الجزيرة الكورية". موضحاً "أن المقلق هو التحركات المستمرة الواضحة داخل الولايات المتحدة للعودة إلى الوضع القديم، بعيداً عن عزم رئيسها".

- الدعم الصيني: يعتبر الدعم الصيني من أهم محددات نجاح الاتفاق، حيث يشكك البعض في رغبة بكين في إنهاء الأزمة الكورية الشمالية بشكل نهائي لأنها بذلك ستخسر ورقة ضغط فعالة في التفاوض مع واشنطن على العديد من الملفات والقضايا الخلافية بين الجانبين، خاصة في ظل الحرب التجارية الأمريكية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

(١) الكتب والأبحاث

أبو ارشيد، أسامة (٢٠١٧م). *خلفيات التصعيد الأميركي-الكوري الشمالي وآفاقه*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

أبو حلاوة ،كريم (٢٠١٦م). *سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية*. دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات.

بريجنسكي، زبيغتيو (٢٠٠٤م). *الاختيار، السيطرة على العالم، أم قيادة العالم* (ترجمة عمر الأيوبي). بيروت: دار الكتاب العربي.

بن صويلح، آمال بنت أحمد (جويلية ٢٠١٦م). البرنامج النووي لكوريا الشمالية تحدٍّ كبير تواجهه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. *مجلة العلوم السياسية*، بغداد، العدد (٥٢)، ص ص ١-٢٤.

جرجيس، فواز (٢٠١٠م). *أوباما والشرق الأوسط مقاربة بين الخطاب والسياسات*. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

حسن، أزهار عبدالله(٢٠١٧م). إستراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام ٢٠٠٨م (دراسة تحليلية). *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، تكريت، المجلد ٣، العدد (٩)، ص ص ٥٣-٨٩.

عبدالحي، سماح عبدالصبور (٢٠١٤م). *القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة أدوات السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه لبنان (٢٠٠٥-٢٠١٣م)*. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم.

عبدالقادر، أشرف عبدالعزيز (٢٠٠٨م). *الإدارة الأمريكية لأزمات الانتشار النووي (دراسة حالة: إدارة الأزمة النووية الإيرانية من ٢٠٠٣-٢٠٠٧م)*. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر.

العبدالله، علي (٢٠١٧م). *كوريا الشمالية وأمريكا: مسارات الأزمة وتداعياتها الإقليمية والدولية*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

علاي، ستار جبار (٢٠١٦م). *الأرض المحرمة: كوريا الشمالية تفاعلاتها الداخلية والخارجية*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

عيسى، محمد عبدالشفيع (٢٠٠٨م). المواقع الراهنة في النظام الاقتصادي العالمي: قراءة في التقارير الدولية. *مجلة السياسة الدولية*، القاهرة، العدد (١٧٣)، ص ص ٥٣-٦٧.

ناي، جوزيف (٢٠٠٧م). *القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية* (ترجمة محمد توفيق البيرجمي). الرياض: مكتبة العبيكان.

هادي، محمد قاسم (٢٠١٨م). مكانة القوة الذكية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي. *مجلة العلوم السياسية*، بغداد، العدد (٥٤)، ص ص ٣٦٥-٤٠٤.

هاسنر، بيير؛ وفاييس، جوستان (٢٠٠٨م). *واشنطن والعالم: معضلة القوى العظمى (قضايا راهنة)* (ترجمة قاسم مقداد). دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.

الهرمزي، سيف (٢٠١٦م). *مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً*. ط١، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

(٢) المراجع الإلكترونية

أبو النور، محسن محمد (٢٠١٨م). *القمة الأمريكية-الكورية الشمالية*. الرابط الإلكتروني: https://www.youm7.com/story.

أحمد، أحمد سيد (٢٠١٧م). *إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط: حدود التغيير*. الرابط الإلكتروني: http://www.siyassa.org.eg/News/11970.aspx.

شفيق، علام مصطفى (٢٠١١م). *القوى الكبرى وضوابط التغيرات الإستراتيجية: الولايات المتحدة نموذجاً*. الرابط الإلكتروني: http://albayan.co.uk/AuthorPage.aspx?authorid=357.

العزازي، سيد (٢٠١٦م). الفهم الصحيح للدبلوماسية ما بين القوة الصلبة والناعمة والذكية "رؤية تطبيقية". الرابط الإلكتروني: https://democraticac.de/?p=31089.

معكرون، جو (٢٠١٧م). *التحدي الكوري الشمالي يعرّي عقيدة ترامب الخارجية*. الرابط الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/politics.

الوهيبي، أنيس (٢٠١٦م). *الوضع الجيوستراتيجي العالمي في نهاية عهد أوباما*. الرابط الإلكتروني: http://rawabetcenter.com/archives.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Armitage, Richard. L & Nye, Joseph S (2007). *CSIS Commission on Smart Power a Smarter, More Secure America*. New York: Center for Strategic & International Studies.

Cropsey, Seth (June 2014). *The Rebalance to Asia: What Are Its Security Aims and What Is Required of U.S. Policy?* Washington: Hudson Institute.

Nye, Joseph S. (2001). *The Future of Power*. New York: Public Affairs.

Nye, Joseph S. (2004). *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. New York: Public Affairs.

Wilson, Ernest J. (2008). *Hard Power, Soft Power, Smart Power*. Annals of the American Academy of Political and Social Science, (616), Public Diplomacy in a Changing World, pp. 110-124.